المخططون العسكريون الأمريكيون في ورطة!

04-10-2003

والمشكلة هنا، أن إبقاء القوة في حالة مستقرة ليس مقدورا عليه، فالولايات المتحدة متورطة في نزاعين مستنزفين، في العراق وأفغانستان، كما أنها توسعت في عملية الإنتشار العسكري (وإن بحجم محدود) في أغلب أنحاء العالم الإسلامي، أضف إلى هذا، المتطلبات الفورية

يجري التسويق في الفترة الأخيرة لفكرة مضاعفة حجم القوات الأمريكية في حروبها ضد حركة المقاومة الإسلامية، إذ يرى هؤلاء المسوقون أنه ليس هناك جنرال أدين أبدا لأنه انتصر في حرب بعدد كبير من القوّات المسلحة. وفي حرب الولايات المتحدة غير المحدودة ضد المقاومة الإسلامية، فإن ثمة عاملين (في نظر هؤلاء) يدفعان لمضاعفة حجم الجيش الأمريكي. الأول، التقلب الذي يحيط بعدد من المسارح التي قد تُشن فيها هذه الحرب خلال السنتين القادمتين، إذ لا أحد بإمكانه أن يحدد ميادين الحرب مستقبلا. الثاني، نوع الحرب التي غامرت الولايات المتحدة بخوضها، والتي تستنزف الأعداد الضخمة من القوات في العمليات الدفاعية.
ويتحاشى المخططون الأمريكان إلى الآن الإجابة بصراحة عن التساؤلات المرتبطة بتكلفة ومدة الحرب، فقد أدركوا أن هناك اختلافا نوعيا بين الخطط والأحداث، إذ لا شيء يسير إلى الآن وفق الخطة، وهذا جزئيا بسبب حالات الفشل غير المتوقعة بين المخططين، وأيضا لأن "العدو" (المقاومة) فرض حضوره وفق اختياره للزمان والمكان. وذلك يعني بأن المبدأ الأول والأكثر أهمية للتخطيط العسكري أن يتم التخطيط للأسوأ، لم يضعه مهندسو الحرب في واشنطن في الحسبان، فقد أعماهم الغرور وأخطأوا التقدير وخانهم "خيالهم" الأكاديمي.
ويبدو أن واشنطن مشغولة حاليا بسؤال طالما حيرها : ما هي محددات تركيبة القوة اللازمة؟. وهذا انطلاقا من القناعة السائدة في أوساط العسكريين الأمريكان من أن توفر القوة في الحرب سيقرر النجاح من عدمه. وقد كرر رامسفيلد اعتقاده خلال الأسبوع الماضي، بأن الولايات المتحدة نشرت قوة كافية في العراق وأنه بنتشر قوات إضافية سيكون من الممكن احتواء الوضع هناك. وفي هذا السياق، أعلن المسؤولون الأمريكيون عن تعبئة مزيدا من الإحتياطيين ووحدات الحرس الوطني لمدّة 18 شهر من الخدمة.
ويرى المسوقون لفكرة زيادة حجم الجيش الأمريكي أن الولايات المتحدة دخلت الحرب في 11سبتمبر/أيلول 2001، ومنذ ذلك التأريخ، لم يزد الحجم الكلي لقواتها المسلحة بشكل استراتيجي. والإشكال في التركيب الحالي للقوات (حسب هؤلاء) سهل إدراكه، لكن يصعب تداركه، فالجنود بإمكانهم تقرير ترك الجيش واحتياطيه ومكوّنات حرسه الوطني، وبعضهم قرر هذا، وبعد الإنتشار الشامل، سيترك الكثير القوة النشيطة. ولكي تستبدل هذه القوات، فإن خط الأنابيب يجب أن يكون مزدحما بالمجندين. وهذه ليست الحرب العالمية الثانية، فالتجنيد في مختلف التخصصات، بما في ذلك الأسلحة القتالية، لن يكتمل بالتدريب الأساسي وفصل متقدم سريع. وحتى في التخصصات السهلة، فإنه سيأخذ تقريبا سنة لتطوير الخبرة المطلوبة، ليكون الإنتشار فعالا.
ويبدو أن الزعماء الأمريكان بصدد إبقاء القوة في حجمها الحالي. والمشكلة هنا، أن إبقاء القوة في حالة مستقرة ليس مقدورا عليه، فالولايات المتحدة متورطة في نزاعين مستنزفين، في العراق وأفغانستان، كما أنها توسعت في عملية الإنتشار العسكري (وإن بحجم محدود) في أغلب أنحاء العالم الإسلامي، أضف إلى هذا، المتطلبات الفورية والمحتملة للأمن الداخلي، وعلى هذا، فإنه من الواضح أن القوة الأمريكية توسعت عسكريا على حساب حجمها الحقيقي، وأن تدارك النقص في عدد القوات يستغرق وقتا ليس في صالح أمريكا.
وهناك سمة أخرى في حرب أمريكا، فالولايات المتحدة في العراق وأفغانستان مشغولة في حروب عصابات. والقوة المطلوبة لمقاتلة حركة المقاومة لا تتقرر من خلال حجم قوات الفدائيين، ولكن بالمتطلبات الدفاعية. إذ أن مجموعة صغيرة من الفدائيين بإمكانها تهديد عدد كبير من الأهداف، حتى وإن لم تستطع ضرب جميعها، ومن اللازم أن تحمى تلك الأهداف لأسباب عسكرية أو سياسية، وعليه، فإن حجم القوة لا يتحدد بقوة "العدو"، وإنما بالهدف المحتمل الذي يجب أن يُحمى.
ثم إنه لإبقاء القوة في حجمها الحالي، فإن الكونجرس يجب أن يخصص كمية كبيرة من المال لإحتياط الموظفين، إذ أن أبا لثلاثة أطفال مدان بقرض عقاري لا يستطيع العيش بالراتب العسكري. وعليه، فإن الدفع العسكري يجب يرتفع، وهذا ليس فقط للإحتفاظ بحجم القوة الحالي ولكن لزيادته، وهو ما يكلف الخزينة أموالا باهظة ويستنزف النفقات العسكرية، في ظل انكماش الإقتصاد الأمريكي وتراجع معدلات النمو.